

السياسة المالية الاسلامية واثرها في معالجة التضخم الركودي

أ.م.د. احمد ياسين عبد

الجامعة العراقية - كلية الادارة والاقتصاد

Islamic finance policy and its impact on the
treatment of inflation

A. Ahmed Yassin Abdel

University of Iraq - Faculty of Management and
Economics

المستخلص

تعد مشكلة التضخم الركودي من اهم الاختلالات التي تواجه الاقتصاد والتي تؤدي الى عدم استقراره مسببة نتائج سلبية عليه ، وتأتي هذه المشكلة نتيجة استخدام سياسات مالية واقتصادية غير قادرة على التخلص من هذه المشكلة او تقليصها في النظام الراسمالي ، اذ تتصف هذه المشكلة بظهور التضخم المصاحب للبطالة وان معالجة اي مشكلة من هاتين يكون على حساب الاخرى ، في حين اوجد الاقتصاد الاسلامي عدة وسائل وادوات مكنت سياسته المالية من معالجة التضخم الركودي عبر تنويع مصادر الايرادات وترشيد الانفاق الامر الذي يمكن السياسة المالية الاسلامية عند تطبيقها من عدم اللجوء الى مصادر التوسع النقدي التي من شأنها ان تزيد من تفاقم التضخم والبطالة في نفس الوقت مما اعطى لوسائل الايرادات الاسلامية فاعلية اكثر في معالجة التضخم الركودي

Absitrac

The siumb gnflation is considered importante from the problem that countered Economic which performed in to no stability that caused negative results , and This problem comes from using financial and economic plolitical that have not Disposal from this problem or curtailed to captial system 6 that described it to Appear inflation that gathered unemployments , and resolved any problem from Their to antother cose . wheras if found economic gslam many tools and means Which mode it to resolve. The slumb in flation from variating earnings and spending ratioaliztion who mode polical system gslamic at apply from on resort To expand earning monetary which increase from aggravate in flation and unemployment in the same time have given to means aslamic earning more Active to resolve this case

المقدمة

تعد مشكلة التضخم الركودي من اهم الاختلالات التي تواجه الاقتصاد والتي تؤدي الى عدم استقراره مسببة نتائج سلبية عليه ، وتأتي هذه المشكلة نتيجة استخدام سياسات مالية واقتصادية غير قادرة على التخلص من هذه المشكلة او تقليصها في النظام الراسمالي ، اذ تتصف هذه المشكلة بظهور التضخم المصاحب للبطالة وان معالجة اي مشكلة من هاتين يكون على حساب الاخرى ، في حين اوجد الاقتصاد الاسلامي عدة وسائل وادوات مكنت سياسته المالية من معالجة التضخم الركودي عبر تنويع مصادر الايرادات وترشيد الانفاق الامر الذي يمكن السياسة المالية الاسلامية

عند تطبيقها من عدم اللجوء الى مصادر التوسع النقدي التي من شأنها ان تزيد من تفاقم التضخم والبطالة في نفس الوقت مما اعطى لوسائل الايرادات الاسلامية فاعلية اكثر في معالجة التضخم الركودي .

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في كيفية ايجاد سياسة مالية تستطيع ان تعالج مشكلة التضخم الركودي التي يعاني منها الاقتصاد في اغلب البلدان .

فرضية البحث:

يفترض البحث فاعلية السياسة المالية الاسلامية وادواتها في معالجة التضخم الركودي .

اهمية البحث:

١- تطبيق ادوات السياسة المالية الاسلامية وتحليلها للتوصل الى معالجة التضخم الركودي

٢- بيان ماهية التضخم الركودي واسبابه

اهداف البحث:

١- بيان المدارس الاقتصادية التي فسرت ظاهرة التضخم الركودي .

٢- ايجاد حلول كفيلة لمعالجة التضخم الركودي باستخدام ادوات السياسة المالية الاسلامية .

المبحث الاول

مفهوم السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بانها استخدام السلطة العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة ونفقات الدولة من اجل مواجهة مسؤوليتها في تحقيق الاهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي^(١). فمنذ بداية الفكر الكلاسيكي الذي كان يؤمن بان نظام المنافسة الحرة وقوانين العرض والطلب هي الكفيلة بتحقيق التوافق بين مصلحة الافراد والمصلحة العامة، فما كانت باستطاعة الدولة ان تتدخل في النشاط الاقتصادي وفق هذا المفهوم لذلك كانت السياسة المالية سياسة محايدة تبرز معالمها من خلال:-

١- تقليل النفقات العامة لأنها وفق المفهوم الكلاسيكي تعد صورة من صور الاستهلاك .

٢- تسعى الدولة الى تحقيق توازن الموازنة اذ حدد لها الفكر الكلاسيكي المهام وحصرها في

حفظ الامن والدفاع .

٣- ان يتم تغطية النفقات العامة من الايرادات العامة وهو ما يطلق عليه توازن الموازنة.

٤- تفضيل الضرائب على الاستهلاك اكثر من الضرائب على الدخل والاستثمار. (٢)

ثم تنامي هذا الدور وتطور تبعاً للمشاكل الاقتصادية التي واجهت النظام الرأسمالي فتغير مفهوم الدولة من الدولة المحايدة الى الدولة المتدخلّة واصبح بإمكان الدولة ان تقوم بالوظائف الاقتصادية الآتية:-

أ- تخصيص الموارد الاقتصادية.

ب- تنظيم مستوى النشاط الاقتصادي

ج- تحقيق التنمية الاقتصادية

د- اعادة توزيع الدخل القومي

فالساسة المالية تعد احدى الادوات التي تستخدمها الدولة للقيام بوظائفها ولقد كان لازمة الكساد العالمي التي واجهت النظام الرأسمالي الاثر الكبير في تغير الفكر الكلاسيكي تجاه دور الدولة وخاصة اراء المدرسة الكنزوية التي دعت الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وان يكون لها اثر في اعادة الاقتصاد الى حالة التوازن وذلك لا يتم الا من خلال استخدام الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر متعددة أهمها: الضرائب التي تعد المصدر الاساسي لإيرادات الدولة في الفكر الرأسمالي اضافة الى المصادر الاخرى المتمثلة بالآتي:-

١- املاك الدولة

٢- الرسوم

٣- القرض العام

٤- الاصدار النقدي

فتستطيع الدولة من خلال إيرادات هذه المصادر أن تقوم بوظائفها من خلال سياستها المالية والتأثير على النشاط الاقتصادي فقد كان لآراء كنيز أثر واضح في تطوير مسؤوليات الدولة الاقتصادية الأمر الذي تطلب زيادة نفقاتها لتؤدي دورها وهو ما جعل من الضريبة وحدة غير قادرة على تحقيق الإيرادات المطلوبة لتغطية هذه النفقات مما دفع الدولة إلى استخدام وسائل أخرى كالإصدارات النقدية والقروض العامة.

وبذلك اكتسبت السياسة المالية ابعاداً جديدة للوصول الى الاستقرار الاقتصادي بواسطة التأثير في المتغيرات الرئيسية وتوجيهها بما يتفق والحاجة الاقتصادية (٣).

فكان اهتمام السياسة المالية بعد الحرب العالمية الثانية يتطلع الى تحقيق اهداف اساسية أهمها:-

١- الاحتفاظ بمستوى العمالة عن طريق سياسة إنفاقيه وسياسة إيراديه تتحقق من خلال اثر الضرائب على الانتاج والاستثمار

٢- الحد من التضخم عن طريق رفع سعر الضريبة ومحاولات الاستعانة بالادخار الاجباري.

٣- الاهتمام بمشكلات التطور الاقتصادي عن طريق احداث تراكم راس المال والتقدم الفني والتوافق بين نشاط الفرد ونشاط الدولة.^(٤)

وفي ضوء ما تقدم فانه يمكن تحديد بعض المعالم التي تخص جوانب السياسة المالية بالاتي:

أ- ان السياسة المالية صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

ب- ان الدولة تستخدم ايراداتها ونفقاتها كوسائل للتدخل في الحد من التضخم والكساد.

ج- تحديد اولويات اشباع الحاجات العامة مقصد الدولة من هذا التدخل.

فالمعالم المتقدمة تعطي للدولة مجالاً تستطيع من خلاله ان تحقق اهدافاً اقتصادية تخلق بها ظروفاً ملائمة لمعيشة الافراد ولأجل الوصول الى ذلك فان اجراءات السياسة المالية تؤثر في مجموعة من العناصر من شأنها ان تترك نتائج ايجابية على الاقتصاد ويمكن ايجازها بالاتي:-

- التأثير على الايرادات العامة التي من شأنها ان تؤثر على الانفاق الحكومي.
- التأثير في تقسيم الانفاق العام وتحديد الاولوية هل هو استهلاكي ام استثماري
- تحديد الظروف التي يزداد او ينخفض فيها الانفاق الحكومي.^(٥)

هذه التأثيرات تمكن الدولة من اظهار دورها المهم في النشاط الاقتصادي لاسيما وانها من خلال الانفاق الحكومي تستطيع ان تؤثر في الاقتصاد.

مفهوم السياسة المالية الاسلامية

تعرف السياسة المالية بانها مجموعة الاجراءات التي تتخذها الحكومة من خلال الموازنة العامة للدولة. لتحقيق اهدافها التي تتسجم مع مقاصد الشريعة الاسلامية^(٦).

ومن خلال التعريف فان الدولة تحقق من خلال سياستها المالية اهدافا اقتصادية وغير اقتصادية

وان هذه السياسة تمر عبر قنوات ثلاثة هي:-

١- الايرادات العامة، من عوائد الاملاك العامة للامة وخراج و زكاة ومعلوم ان بعض هذه الايرادات مخصص لأهداف محددة وبعضها غير محدد.

٢- الانفاق العام ويشمل ذلك جميع نفقات الدولة سواء كانت عادية ام استثمارية.

٣- ادارة العجز و الفائض في الميزانية وكيفية تمويله^(٧)

ان غاية الأنظمة الاقتصادية هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد و إذا كان النظام الرأسمالي يؤمن انها مسؤولية القطاع الخاص فان الاقتصاد الاسلامي يؤمن ان ذلك يقع ضمن مسؤولية الفرد والدولة معاً، وان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وجد مع وجود التشريع الاسلامي وهو ما عبر عنه الفقهاء بواجبات الدولة تجاه الرعية فمن أهم وظائفها هو توجيه ومراقبة النشاط الاقتصادي وإن أداء هذه الوظيفة لا يتم إلا من خلال الآتي:-

- ١- توجيه القطاع الخاص للقيام بفروض الكفاية التي تحتاج الى دعم الدولة
 - ٢- توجيه ومراقبة القطاع الخاص للالتزام بالمنهج الاسلامي في النشاط الاقتصادي
 - ٣- وضع السياسات الاقتصادية الكفيلة لتحقيق اهداف الدولة الاسلامية^(٨).
- فينبغي على الدولة أن تعمل على إبعاد التضخم والانكماش لرفع الضرر الناتج عنهما وتهيئة البيئة المحيطة بالنشاط الانتاجي فالتشغيل التام واستقرار الاسعار عماد التنمية الاقتصادية، لذلك وضعت الشريعة الإسلامية العديد من مصادر الإيرادات للدولة لكي تقوم بوظائفها^(٩).

ايرادات السياسة المالية الإسلامية

تقسم الإيرادات العامة في المالية الإسلامية إلى عدة تقسيمات:

- ١- من حيث المصدر تقسم الى ايرادات اصلية تحصل عليها الدولة من املاكها وإيراد مشتقة تحصل عليها من الافراد كالزكاة
- ٢- من حيث سلطة الدولة في الحصول عليها يمكن تقسيمها الى ايرادات واجبة كالزكاة واختيارية كالوقف
- ٣- من حيث دوريتها تقسم الى ايرادات دورية مثل الزكاة والخراج وإيرادات غير دورية كالفيء والغنائم^(١٠)

وفيما يلي توضيح هذه الإيرادات:

أولاً: الزكاة

تعرف الزكاة على انها حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة بوقت مخصوص^(١١). وهي واجبة على كل مسلم ان الزكاة تفرض على جميع الاموال النامية وكذلك جميع ارباب الاموال من صغيرهم وكبيرهم وذكرهم واثناهم اذا ما زادت موجوداتهم المالية عن النصاب المحدد وحال عليها الحول مع ارتفاع معدلاتها تبعاً لنوع المال وما يبذل فيه من جهد^(١٢). ان شمولية الزكاة لأكبر عدد ممكن من الافراد يجعل لها اثراً اقتصادياً مهمة منها:-

- ١- تخصيص الموارد، لان شمول وعاء الزكاة لكل صور المال تزيد من حجم قوى الشراء الممولة إلى مستحقيها ذوي الميول العالية للاستهلاك.
 - ٢- تحفيز الاستثمار لأنها تلزم صاحب الاموال على استثمارها
 - ٣- زيادة الطلب الفعال الاستهلاكي والاستثماري المباشر بتمليك الاصول المنتجة للقادرين على مزاوله النشاط الاقتصادي المشتقة من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي^(١٣).
- كما ان الزكاة تتصف بإمكانية تحصيلها نقداً وعيناً وهنا تبرز لنا بعض المميزات للتحصيل العيني منها:

- أ- ملائمة النظام العيني مع نوع الوعاء المفروض مثل زكاة الزروع والثروة الحيوانية.
 - ب- تقادي التقدير النقدي لبعض الاوعية حول جودتها وسعرها.
 - ج- تقادي تأخير اداء حق الزكاة فقد لا يتوافر النقد في كل الاحوال مع الممول^(١٤).
- وتبرز اهمية الزكاة كمورد مالي في السياسة المالية الاسلامية من خلال الاتي:-
- ١- وفرة حصيلتها لأنها عبادة مالية ولأنها تشمل اكبر عدد من الافراد وكبر حجم اوعيتها
 - ٢- دوريتها، فالزكاة تعد من الايرادات الدورية التي تتكرر سنوياً في الموازنة العامة للدولة
 - ٣- استمراريتها: فهي ايراد دائم مستمر الوجود لا يجوز لأي حاكم او مسؤول ان يلغيه لأنها فرضت من الله سبحانه وتعالى^(١٥).

ثانياً:- الخراج

- يقصد بالخراج ما يستحقه بيت المال في دولة الاسلام مقابل انتفاع اصحاب الاراضي الزراعية المفتوحة التي يبقونها الامام تحت ايديهم ولا يوزعها على المحاربين^(١٦). ويقسم الخراج عند الحنفية الى خراج وظيفه وخراج مقاسمة^(١٧).
- وتبرز اهمية الخراج المالية بالاتي^(١٨):-
- ١- وفرة حصيلته لأنه يفرض على الاراضي الزراعية ولأنها تتميز بوفرة الانتاج فتكون حصيلة الخراج كبيرة بالنسبة للدولة بإمكانها ان تغطي جزء من نفقاتها اذا علمنا ان ايراد الخراج غير محدد المصارف وانما بإمكان الدولة ان تصرفه في مصالح المسلمين، فقد كان في صدر الاسلام يمثل مورداً مهما لبيت المال لان الغالب على النشاط الاقتصادي آنذاك هو الزراعة
 - ٢- السنوية، يعد الخراج ايراداً سنوياً اذ لا يمكن للمجتمع ان يختلى عن الزراعة.

٣- المرونة، من حق الدولة ان تزيد او تخفض في مقدار الخراج المفروض على الاراضي الزراعية وهذه الميزة تمكن الدولة من زيادة ايراداتها عبر موردها عند الحاجة الى الاموال وبالعكس.

ثالثاً: املاك الدولة

تعرف ملكية الدولة في الاسلام بانها الملكية التي تكون للدولة ومواردها لبيت مال المسلمين يتصرف فيها ولي امر المسلمين بموجب ما تقتضيه المصلحة العامة^(١٩).

ان ملكية الدولة حق كفلته الشريعة الاسلامية وهي من هذا المنطلق توفر مصدر ايراد للدولة تمكنها من خلاله ان تقوم بالواجبات المنوطة بها والتي تؤكد اهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي. وان الوظائف الاقتصادية التي تقوم بها الدولة توفر البيئة الملائمة للاستقرار الاقتصادي الذي يعد احد اهم اهداف الدولة، وتتميز ايرادات الدولة في الشريعة الاسلامية ان انفاقها يكون من صلاحية الدولة ويشترط ان يوجه نحو اشباع الحاجات التي فيها مصلحة عامة كإنشاء المرافق الخدمية او المشاريع الصحية والتعليمية او تحقيق الضمان الاجتماعي ومن حق الدولة ان تستثمر ايرادات املاكها في انشاء مشاريع استثمارية وصناعية وعقارية تستغل حصيلة هذه المشاريع في تمويل نفقاتها العامة التي تحتاجها وكذلك استثمار الموارد والثروات الطبيعية التي توفر مورد مالي كبير للدولة تستطيع من خلاله تغطية حجم كبير من النفقات العامة .

رابعاً: الضرائب

من اهم يميز موارد الدولة في السياسة المالية الاسلامية وجود موارد ثابتة مثل الزكاة وموارد متغيرة تفرضها الدولة عندما لا تكفي ايراداتها من الموارد الثابتة سد نفقاتها ومن هذه الموارد الضرائب او ما يسمى عند الفقهاء (التوظيف) ومعناه ان تفرض الدولة في حالة الضرورة فريضة مالية يقدرها والي الامر على اموال الاغنياء لسد حاجة الفقراء او مواجهة ظروف طارئة اما مشروعية فرض الضرائب فهي تتطلق من قوله صلى الله عليه وسلم (في المال حق سوى الزكاة) (الترمذي ج ٣ ص ٤٨) ، يعني ان هناك حقوق مالية على الاغنياء غير الزكاة واجب ادائها اذا ما فرضت واستدل القائلين بجواز حق الامام فرض الضرائب بقوله صلى الله عليه وسلم (ان في المال حق سوى الزكاة)^(٢٠) يقول الامام الشاطبي في ذلك (فاننا اذا اقررنا اماماً مطاعاً مفقراً الى تكثير الجنود لسد حاجة الثغور وحماية الملك لمنع الاخطار وخلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند الى مال يكفيهم فللامام اذا كان عدلاً ان يوظف على الاغنياء ما يراه كافياً لهم من المال الى ان يظهر مال بيت المال)^(٢١).

ويقول الامام القرطبي (اتفق العلماء انه اذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد اداء الزكاة يجب صرف الاموال اليها، قال مالك رحمه الله، يجب على الناس فداء اسراهم وان استغرق ذلك اموالهم وهذا اجماع)^(٢٢)

وعلى الرغم من اجازة الفقهاء لولي الامر في فرض الضرائب الا ان ذلك ليس مطلقاً وانما يجب ان تتوافر شروط لفرض الضرائب منها

- ١- الحاجة الماسة للانفاق، كالانفاق على الجيش والكوارث الطبيعية.
 - ٢- عدم كفاية ايرادات الدولة من زكاة وعشور وخراج وغيرها.
 - ٣- ان تكون الضرائب عادلة وتراعي ظروف المكلفين وفي حدود الحاجة فقط
 - ٤- عدم وجود اسراف وتبذير من القائمين على امور الدولة^(٢٣)
- وتظهر الاهمية الاقتصادية للضرائب عند توافر شروطها بالاتي:-
- أ- انها ايراد استثنائي وليس دوري فهي تطبق عند الحاجة
 - ب- ضمان صرف حصيلتها في المصالح الحقيقية للامة وعلى المشاريع العامة والضرورية، يقول الماوردي في ذلك ان الانفاق على هذه المصالح واجب على ذوي المكنة في المجتمع في حال عدم كفاية الموارد للدولة^(٢٤)
 - ت- مشاركة القطاع الخاص مع الدولة في تمويل الاعباء العامة سيخفف عن الدولة بعض نفقاتها ويزيد من فاعلية انشاء المشاريع العامة
 - ث- الاسراع بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي لما تسهم به من توجيه الانفاق على المصالح العامة^(٢٥)، لان احداث تغيرات واسعة في التنمية الاقتصادية للخروج من التخلف الاقتصادي يعد من الوسائل الاستثنائية التي يحتاج تمويلها الى موارد استثنائية.

خامساً: الوقف

يعرف الوقف بانه ما جعل الربيع فيه ابتداء الى جهة بر ومعروف لا تتقطع كالوقف للفقراء والمساجد والمدارس وطلبة العلم^(٢٦).

واما مشروعية الوقف فقد ورد عن الخليفة عمر رضي الله عنه انه اصاب ارضاً بخبير فأتى النبي (صلى الله عليه وسلم) يستأمره فيها فقال يا رسول الله اني اصببت ارضاً بخبير لم اصب مالا قط انفس عندي منها فما تامر به، قال ان شئت حبست اصلها وتصدق بها قال فتصدق بها عمر انه لا يباع ولا يوهب ولا يورث^(٢٧)، ويهدف الوقف الى تحقيق الاتي:-

- ١- الحصول على الاجر والثواب لأنه انفاق في وجوه البر

٢- تقليل الفارق الطبقي وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي

٣- حماية المال وتمميته ودوام الانتفاع به.

٤- توفير السبل العلمية والصحية للمجتمع.

ان طبيعة الوقف الاسلامي ومعظم صورته كل ذلك يجعل من الوقف ثروة استثمارية متزايدة فالوقف الدائم في اصله وشكله العام سواء كانه مباشراً أو استثمارياً إنما هو ثروة انتاجية توضع في الاستثمار على سبيل التأييد يمنع بيعه واستهلاك قيمته ويمنع تعطيله عن الاستغلال ويجب صيانتها والابقاء على قدرته على انتاج السلع والخدمات التي خصص لإنتاجها^(٢٨).

سادساً:- العشور

تعرف العشور بانها ما يؤخذ من التاجر على اموال التجارة التي تعبر حدود الدولة الاسلامية دخولاً وخروجاً . وهي تشابه الرسوم الكمركية^(٢٩).

اما سبب فرضها فقد كتب ابو موسى الأشعري الى سيدنا عمر رضي الله عنه ان تجار المسلمين اذا دخلوا دار الحرب اخذوا منهم العشر قال، فكتب اليه عمر رضي الله عنه خذ منهم اذا دخلوا الينا العشر، وخذ من تجار اهل الذمة نصف العشر وخذ من تجار المسلمين ربع العشر^(٣٠). وتبرز اهمية العشور المالية في الاتي:-

١- السنوية، فهي ايراد سنوي ودوري تحصله الدولة كل سنة تستطيع من خلاله تمويل بعض النفقات العامة.

٢- المرونة، اذ يجوز للدولة متى دعت الحاجة الى زيادتها او تخفيضها

٣- انها احدى ادوات السياسة المالية التي يمكن ان تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع عبر زيادتها او تخفيضها^(٣١)، وهناك مصادر وإيرادات أخرى مثل: الفيء والجزية.

النفقات العامة في السياسة المالية الاسلامية

يقصد بالإنفاق العام (استخدام الموارد العامة المتاحة للدولة في سد الحاجات العامة بهدف تحقيق اكبر قدر من الرفاهية للشعب)^(٣٢).

ومن خلال التعريف يمكن استخراج الخصائص الاتية للإنفاق العام في السياسة المالية الاسلامية.

١- الصفة المالية للنفقة العامة، بمعنى ان تكون النفقة مالاً (نقداً او عيناً) والذي يحقق منفعة مباحة

شروعاً^(٣٣). فالإسلام لا يشترط النقدية في النفقات العامة وانما تستخدم الدولة الصورة التي

تراها محققة لفائدة المجتمع.

- ٢- اخراجها من الذمة المالية للدولة والمقصود بذلك ان يقوم بها شخص عام كالدولة او رئيسها او من ينوب عنه.
- ٣- تحقيق المنفعة العامة. ان تهدف النفقات العامة الى حد الحاجات العامة التي تعود على جميع ابناء المجتمع بالنفع العام وفق سلم الحاجات التي وضعها الاسلام^(٣٤).
- فسياسة الانفاق العام في الاسلام تقوم على فهم واستيعاب الدور او الوظيفة الاقتصادية للدولة وبالنظر لأهمية الانفاق العام في النشاط الاقتصادي وتأثيراته فان الاسلام يضع مجموعة من الضوابط منها
- أ- تدور هذه السياسة مع المصلحة العامة فيحدد كل حجم من النفقة ومقدارها بحيث تحقق مصلحة الأمة
- ب- الكفاءة في الانفاق اي تحقيق المصلحة بأقل ثمن بعيدا عن الاسراف والتبذير
- ت- العدالة في الانفاق، ويعني ذلك عدم التحيز الى فئة من فئات المجتمع
- ث- الافادة من مبادرات القطاع الخاص وعدم محاولة الحلول محله بل دعمه وتنشيطه^(٣٥).
- ان الابتعاد عن الاسراف والتبذير في الانفاق العام يأخذ دوراً مهماً في المحافظة على المال العام وحسن تدبيره ورعايته او كما يسمى الرشد في الانفاق والذي يعني عدم انفاق اي مال لا يحقق المصلحة العامة للمجتمع، لانه ذلك لا ينسجم مع الاهداف التي تسعى الدولة الاسلامية الى تحقيقها.

المبحث الثاني

التظير الاقتصادي حول تفسير ظاهرة التضخم الركودي:

أولاً: البطالة والتضخم في النظرية الاقتصادية:

تعرف البطالة على أنها: " التعطل أو الانقطاع الإجمالي أو الإجمالي لعدد معين من أفراد القوة العاملة، برغم القدرة والرغبة في العمل".^(٣٦) وتعرف أيضاً بأنها " ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل أي مقدار الفرق بين حجم العمل المعروف عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات، وذلك خلال فترة زمنية محددة، ومن ثم فإن حجم البطالة يعكس حجم الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل".^(٣٧)

أما التضخم فيعد من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم. إذ أصبح التضخم ظاهرة شائعة بعد الحرب العالمية الثانية في كثير من الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية، وهذا ما أدى إلى اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة. وعلى الرغم من هذا الاهتمام المتزايد لدراسة هذه الظاهرة وشيخ استخدام هذا اللفظ فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم التضخم.^(٣٨) وللتضخم عدة تعاريف لأنه يستخدم لوصف عدد من العمليات أو الحالات المختلفة من بينها:

فقد عرف كينز التضخم بأنه زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي الى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، أي وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الانتاجية.^(٣٩)

• الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.^(٤٠)

• ارتفاع التكاليف.

• الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.^(٤١)

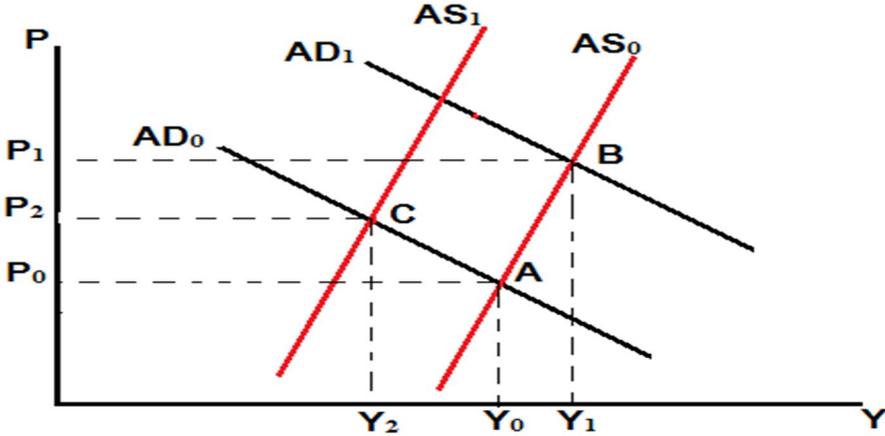
١. العلاقة بين التضخم والبطالة:

من المعتقد على نطاق واسع أن هناك علاقة عكسية بين مستوى البطالة ومستوى التضخم في الاقتصاد، فعندما يكون معدل البطالة مرتفعاً يكون معدل التضخم منخفضاً، والعكس بالعكس، لكن الواقع يثبت عكس ذلك لأنه من الممكن أن تكون العلاقة بين التضخم والبطالة ايجابية بحيث تكون العلاقة طردية بين البطالة والتضخم.

أ. حالة تغير الطلب الكلي (علاقة عكسية):

إذا افترضنا أن الاقتصاد كان متوازناً عند النقطة (A) كما في الشكل (1.2) حيث يتساوى العرض الكلي (AS_0) مع الطلب الكلي (AD_0). إذ كان حجم الناتج Y_0 ، ومستوى الأسعار P_0 ، فإذا ما تغير الطلب الكلي (AD) بالزيادة بفعل عامل خارجي غير عامل السعر (زيادة الكتلة النقدية M مثلاً)، مما ينتج عنها ارتفاع الطلب الكلي وهذا يؤدي إلى نقل منحني الطلب من الوضع (AD_0) الى (AD_1)، وبهذا ينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة B.^(٤٢)

شكل (1.2) العلاقة بين التضخم والبطالة



المصدر: الأشقر، أحمد، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة والدار العلمية الدولية، عمان، ط1، ص:301.

نلاحظ أن الانتقال إلى وضع التوازن الجديد قد ارتبط بارتفاع حجم الناتج من Y_0 إلى Y_1 مما يعني انخفاض معدل البطالة، كما أنه ارتبط بارتفاع مستوى الأسعار من P_0 إلى P_1 مما يعني في النهاية ارتفاع معدل التضخم، في هذا المثال يرتبط انخفاض البطالة مع ارتفاع معدل التضخم أي أن العلاقة بين البطالة والتضخم عكسية.

على العكس من ذلك إذا انخفض الطلب الكلي من جراء عوامل خارجية كما في حالة انخفاض العرض النقدي فسينخفض حجم الناتج وسينخفض مستوى الأسعار كما في الانتقال من النقطة إلى النقطة؛ وهذا يدل على ارتفاع معدل البطالة قد ترافق بانخفاض معدل التضخم وأن العلاقة بين البطالة والتضخم في هذه الحالة أيضاً هي علاقة عكسية أي سلبية^(٤٣).

ب. حالة تغير العرض الكلي (علاقة طردية):

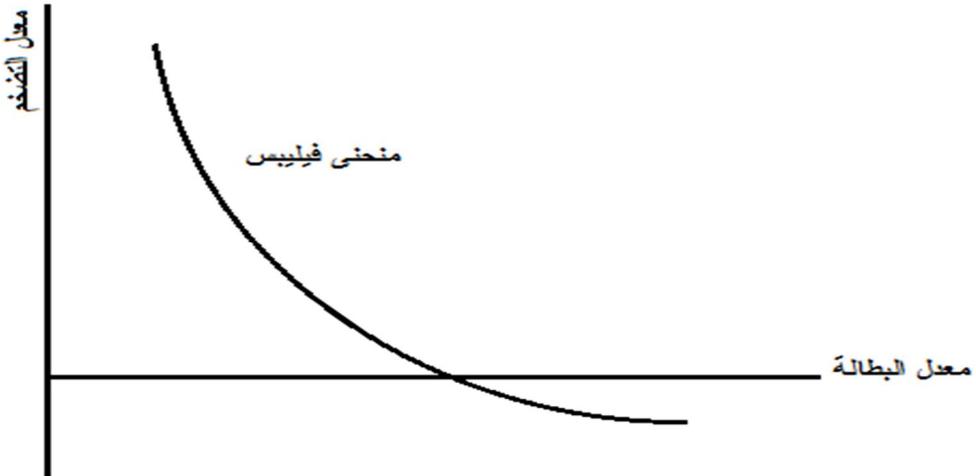
بالعودة إلى الشكل (1)، ونفترض أن التوازن كان عند النقطة A ونفترض أن العرض الكلي قد انخفض لأسباب خارجية مثل الارتفاع المفاجئ في تكاليف الإنتاج في هذه الحالة سينتقل منحني العرض الكلي (AS_0) نحو اليسار إلى الوضع (AS_1) وينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة C، ونلاحظ أن هذا الوضع التوازني الجديد يتصف بارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض مستوى الناتج عما كان عليه في النقطة A أي أن الانتقال من A إلى C ترافق بارتفاع معدل التضخم وارتفاع مستوى البطالة في آن واحد.

ويحدث العكس إذا افترضنا أن العرض الكلي قد ارتفع لأسباب خارجية (غير تغير الأسعار)، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار وازدياد الناتج، في هذه الحالة يترافق انخفاض التضخم مع انخفاض البطالة وتظل العلاقة ايجابية بين البطالة والتضخم^(٤٤).

٢. منحى فيليبس:

لإيجاد العلاقة بين ظاهرتي التضخم والبطالة^(٤٥)، قام الاقتصادي فيليبس في عام 1958 بنشر دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الانجليزي مستخدماً بيانات تمتد بين عامي (1867، 1957)، إذ وجد فيليبس بأن الأجور ترتفع بشكل واضح حينما تنخفض معدلات البطالة وعندما ترتفع هذه الأخيرة تنخفض معدلات الأجور وكانت النتيجة أن هناك نوعاً من المفاوضات بين التضخم والبطالة، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وقد تم تمثيل تلك العلاقة لمنحى فيليبس بالشكل التالي:

شكل (2) منحى فيليبس لتوضيح العلاقة بين التضخم والبطالة



المصدر: واصف، خالد؛ وحسين، أحمد، 1999، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، ص: 265.

يعود تفسير المنحنى (2.2) إلى أنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما بمعدل كبير فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال وإغرائهم بأجور مرتفعة، وهذا يعني اقتراب الاقتصاد من التوظيف الكامل، وإذا اقتربنا من التوظيف الكامل زاد معدل الارتفاع في الأسعار نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بفعل زيادة الأجور، وبالتالي يخلق التضخم، إذن البطالة انخفضت في حين أن معدلات التضخم ارتفعت.

أما في حالة الركود والكساد، فإن ذلك يعني أن الوضع الاقتصادي في تراجع، وأن الطلب إما ثابت أو في انكماش مما يعني ثبات الأسعار نسبياً أو تراجعهما، أي انخفاض معدلات التضخم أو اختفاؤه وظهور البطالة، فالبطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع الرأسمالي لمكافحة التضخم^(٤٦).

وما أن جاء عام 1970 حتى انهارت هذه العلاقة بين معدل التضخم والبطالة، ففي عام 1969 حاول الرئيس الأمريكي السابق فيكسون أن يخفض معدل التضخم الذي كان آنذاك والذي يتراوح ما بين (5-6%) عن طريق تقييد نمو الطلب الكلي بالأساليب الكينزية بواسطة تقليل حجم النقود والائتمان المصرفي والإنفاق العام، غير أن النتائج كانت عكسية تماماً، وبشكل يناقض الفكرة الأساسية التي قام عليها منحنى فيليبس، ففي عام 1970 انخفض حجم الإنتاج الصناعي الأمريكي بأكثر من 5% وتضاعف معدل البطالة تقريباً، وظل المستوى العام للأسعار مرتفعاً.

وهنا بدأ الاقتصاديون الرأسماليون يلحظون لأول مرة ظاهرة جديدة لم تكن معروفة من قبل، وغير معقولة في ضوء النظرية الكينزية، وهي ظاهرة تعايش نمو البطالة مع تزايد معدلات التضخم، وسميت هذه الظاهرة **بالتضخم الركودي**، ولم تعد القضية هي المفاضلة بين التضخم والبطالة والبحث عن حل وسط بينهما، وإنما القضية أصبحت في تواجد البطالة مع التضخم في إطار من الركود الاقتصادي، وهي أمور تتنافى مع منطق منحنى فيليبس الكينزي^(٤٧).

ثانياً: ظاهرة التضخم الركودي في النظرية الاقتصادية:

عرفت مشكلة التضخم الركودي بأنها ظاهرة اقتصادية تعبر عن تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات من ارتفاع معدلات البطالة المصحوبة بارتفاع معدلات الزيادة في الاسعار^(٤٨). وسيتم تناول المدارس الفكرية التي تناولت مشكلة التضخم الركودي ابتداءً من المدرسة الكنزوية وانتهاءً بالتيارات الفكرية الجديدة التي أفرزتها أزمة الرأسمالية، والتي يمكن تصنيفها إلى أربعة تيارات فكرية هي:

- مدرسة النقوديين.
 - مدرسة اقتصاديات جانب العرض.
 - مدرسة التوقعات الرشيدة.
 - المدرسة المؤسسية.
١. المدرسة الكنزية:

وقبل الدخول في آراء هذه المدارس الفكرية لابد أن نشير إلى إن كينز استند في تحليله للتضخم على التقلبات التي تحدث في الطلب الكلي من ناحية وبين العرض الكلي من ناحية أخرى،

وقد استعان بفكرتي المضاعف (Accelerator) والمعجل (Multiplier) في شرح الآليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد، ويرى كينز انه ليس من الضروري (بعد وصول الاقتصاد إلى التوظيف الكامل) إن يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فقد يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة مناظرة في الميل الحدي للاادخار (Margenal Propensity of Saving) دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة في حجم الطلب، وينخفض في الوقت نفسه معدل الكفاية الحدية لرأس المال وبالتالي ينخفض الميل للاستثمار ويحدث اختلال بين الادخار والاستثمار وتظهر مشاكل البطالة والركود.^(٤٩) وهكذا اثبت كينز إمكانية تعرض النظام الرأسمالي للركود والتضخم، ولإنفاذ الاقتصاد من تلك الأزمات نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأصبحت التوصيات الكينزية أهم ما يميز طابع السياسات المالية والنقدية في البلدان المتقدمة خلال النصف الثاني من الأربعينيات وحتى نهاية عقد الستينيات، إلا أن ما وقعت به هذه الاقتصادات منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي من انهيار العلاقة الكينزية بين معدل التضخم ومعدل البطالة قد هبأ الجو لرواج مدارس فكرية نتناولها بشكل سريع وعلى النحو الآتي:

٢. مدرسة النقوديين:

التضخم حسب اعتقاد هذه المدرسة هو ظاهرة نقدية بحتة دائماً وفي كل مكان، وهو يعبر عن الإخلال بين عرض النقود وبين الطلب عليها وبما إن الطلب على النقود مستقر نسبياً، فإن ظاهرة الإفراط في عرض النقود من جراء أخطاء السلطات النقدية على نحو يزيد عما يريد الأفراد الاحتفاظ به هي المسؤولة عن ظاهرة التضخم.

ويعتقد النقديون إن شكل دالة العرض الكلي يكاد أن تأخذ شكل الخط الرأسي المستقيم دلالة على عدم مرونة العرض الكلي إزاء التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، لذا فإن السياسات النقدية والمالية التوسعية لا تلبث أن تجر ورائها تضخماً ملموساً دون أن يكون لها تأثير ملموس على زيادة العرض الكلي الحقيقي في الاقتصاد، ويرى أنصار هذه المدرسة إن عمل الاقتصاد عند مستوى الاستخدام التام في الأجل الطويل لا يعني انعدام البطالة^(٥٠)، إذ أن في كل مجتمع معدل توازني للبطالة يقابله تضخم مستقر لا يستطيع العمل دونه، وبالرغم من أن السياسة النقدية التوسعية يمكنها أن تخفض معدل البطالة عن المستوى الطبيعي في الأجل القصير إلا أن مثل هذه السياسة سوف تؤدي إلى التضخم في الأجل الطويل بدون خفض دائم في معدل البطالة.

وفي رأي النقديون إن الدواء الشافي لأزمة التضخم الركودي لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي بل في التأثير على العرض الكلي من خلال زيادة الإنتاج وهذا يتطلب تشجيع الرأسماليين

للقيام بالتراكمات الرأسمالية وفي هذا الصدد يطالب النقديون بتقليل الضرائب المفروضة على الدخل والثروة وتقليل الإجراءات البيروقراطية من جانب الإدارة الحكومية.^(٥١)

٣. مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

يتفق أنصار هذه المدرسة في تفسير مشكلة التضخم الركودي مع النقديين فيما ذهبوا إليه من أن التضخم ما هو إلا إفراط في عرض النقود بصورة لا تتناسب مع النمو الاقتصادي ويشيرون إلى فكرة جديدة مفادها إن الضرائب المرتفعة يمكن إن تعد سبباً جوهرياً من أسباب التضخم وينظرون إلى الضرائب على إنها تكاليف عندما ترتفع أو تتناقص الأرباح والإيرادات الحدية ويهبط الإنتاج لكن الطلب يستمر فترتفع الأسعار للسلع المتبقية.^(٥٢) إن يؤكد هؤلاء على أهمية زيادة الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الكلي،^(٥٣) وبذلك فإن العلاقة بين البطالة والتضخم تكون مباشرة وبنفس الاتجاه، أي لا توجد مقايضة بينهما لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل.

٤. مدرسة التوقعات الرشيدة:

تفترض نظرية التوقعات إن الأفراد يسعون للاستفادة أفضل ما يمكن مما يتوفر لديهم من معلومات اقتصادية في بناء توقعاتهم وبالتالي فإنهم يتجنبون عادةً تكرار الأخطاء التي وقعوا بها عند بناء تلك التوقعات.^(٥٤) وقد فسرت هذه المدرسة مشكلة التضخم الركودي بواسطة المفاجآت السعرية (انحراف السعر الواقعي عن المتوقع) والتي تحدث أما بسبب مفاجآت السياسة أو بصدمات العرض والطلب^(٥٥)، ومفاجأة السياسة هي صدمة طلب ناجمة عن السياسة النقدية والمالية المرتقبة، أما صدمات الطلب والعرض فهي تحولات غير مرتقبة في الطلب والعرض الكليين. وتفسر هذه المدرسة التضخم على انه ينشأ نتيجة لاختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار فلو زاد الاستثمار المتوقع (Ex-ante) عن الادخار المتحقق فان ذلك يعني إن الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي. ولهذا تميل الأسعار نحو الارتفاع. والتضخم في هذه الحالة يعبر عن نفسه في شكل فجوة أو فائض طلب (Excess Demand) أو خطط شراء لم تتحقق في أسواق السلع وفي أسواق عوامل الإنتاج، ويؤكد أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة إن مستوى الأسعار المتحقق في فترة ما يتأثر بالتوقعات السعرية لكل من المنتجين والمستهلكين وأن هذه التوقعات تكون سليمة وغير باعثة على الاضطراب إذا كانت مبنية على معلومات صحيحة.^(٥٦)

٥. المدرسة المؤسسية:

تستند هذه المدرسة إلى أفكار جون كنت غالبريث باعتباره خير ممثل لهذه المدرسة، الذي يعطي أهمية خاصة لقوتين أو مؤسستين يعتبرهما مسؤولتين مسؤولة كبيرة في إحداث التضخم وهما: قوة الاحتكارات وقوة النقابات العمالية،^(٥٧) وفيما يتعلق بالقوة الأولى يرى غالبريث ضرورة التفرقة بين قطاعين الأول قطاع المنتجين (مثل القطاع الزراعي) الذي تتوفر في داخله إلى حد لا بأس به شروط المنافسة الكاملة وفي هذا القطاع لا يستطيع منتج فرد أن يؤثر في الأسعار والقطاع الثاني هو قطاع تتنافس القلة (Oligopoly) الذي يسود في قطاع الصناعات التحويلية. الذي يتألف من عدد صغير من الشركات الإنتاجية الضخمة التي تستطيع بما لها من تأثير على جانب العرض، أن تتحكم في تحديد السعر إذ إن لهذه الشركات الضخمة استراتيجية سعرية خاصة بها، تعمل على رفع الأسعار بالرغم من النمو الذي يحدث في إنتاجية العمل.

أما القوة الثانية التي أولاها غالبريث أهمية خاصة في تفسير مشكلة التضخم الركودي فهي قوة النقابات التي ينجم عنها ما يسمى بالحركة التراكمية للأجور والأسعار. فعندما ترتفع الأسعار وتنخفض الأجور الحقيقية فإن العمال من خلال قوة النقابات يستطيعون فرض زيادات في الأجور لتعويض هذا الانخفاض لكن المؤسسات الاحتكارية تكون في وضع يمكنها من نقل عبء هذه الزيادة في الأجور إلى الأسعار مرة أخرى، وهكذا نخلص إلى القول بأن مشكلة التضخم في رأي غالبريث هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز طبيعة المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ بينها من صراعات.

المبحث الثالث

السياسة المالية الاسلامية واثرها في معالجة التضخم الركودي

يعاني الاقتصاد الرأسمالي من تعاقب الازمات بشكل مستمر نتيجة استخدام السياسة المالية والاقتصادية الغير الفاعلة والتي تؤدي الى انعكاسات سيئة على الاقتصاد بشكل عام ولعل من اهم هذه الانعكاسات هو التضخم الركودي الذي يحدث بسبب ارتفاع الاسعار مع وجود البطالة فمع وجود هذه الحالة يكون من الصعب السيطرة والتحكم في ادوات السياسة المالية فالإجراءات التي توجه لتقليل حجم البطالة تعني قبول الارتفاع في المستوى العام للأسعار وبالعكس، ففوق النظرية الكنزوية فإن الوصول الى التشغيل الكامل ليس من الضروري ان يحدث ارتفاعا في الاسعار فقد يصاحب الزيادة في النقود زيادة في الميل الحدي للادخار دون ان يؤدي ذلك الى زيادة في حجم الطلب وينخفض في الوقت نفسه الميل الحدي للاستثمار دون ان يكون هناك اختلال بين الادخار

والاستثمار وتظهر مشاكل البطالة والركود^(٥٨). ولغرض معالجة هذه الحالة تقوم الدولة بزيادة الانفاق الحكومي الذي يحدث بالتوسع النقدي عبر مصادره الآتية:

١- اللجوء الى العجز المالي

٢- خلق الائتمان في المصارف التجارية^(٥٩)

ومعنى ذلك ان السياسة المالية الوضعية تلجأ الى احداث عجز في موازنتها عبر زيادة النفقات العامة عن الإيرادات لتحقيق اهدافها وهو ما يتطلب اللجوء لسد هذا العجز اما بالإصدار النقدي او القروض العامة.

اما السياسة المالية الإسلامية فإنها لا تلجأ الى التمويل التضخمي كأداة تستخدم لمعالجة التضخم الركودي لوجود عدة وسائل واجراءات ومصادر إيراد كفلت لها عدم اللجوء الى ذلك.

اما من حيث الاجراءات فنجد ان الاقتصاد الإسلامي ادرك بان الانفاق العام له اثر ايجابي او سلبي سواء ان كان على حجم العمالة والبطالة او حجم الاستهلاك ونمطه وقد نبه ابن خلدون الى ذلك يقول (اذا افاض السلطان عطاءه وامواله في اهلها انبثت فيه ورجعت اليه ثم اليهم منه فهي ذاهبة في الجباية والخراج عائده اليهم في العطاء)^(٦٠) ومقصد ابن خلدون ان الدولة عند ما تزيد من الانفاق العام فانه ذلك سيؤدي الى رواج اقتصادي وزيادة في دخول الافراد وارباحهم فيتحولوا من مستحقي الزكاة الى دافعيها وكذلك التأثير على الانتاج الزراعي الذي يعود جزء منه ايرادا الى الدولة كخراج، لذلك فان من اهم الاجراءات في تقليل عجز الموازنة هو ترشيد الانفاق الحكومي وهو بهذا لا يعني ضغط النفقات او تقليلها بقدر ما يعني الاستخدام الامثل لمثل هذه النفقات الذي يجعل تأثيرها ايجابياً على الاقتصاد لهذا وضع الاسلام عدد من المبادئ التي من شأنها ان تؤدي الى ترشيد الانفاق منها:-

١- ضرورة ربط الانفاق بالمصلحة العامة

٢- ربط الانفاق العام بالأولويات يضع الاقتصاد الإسلامي الحاجات وفق سلم اولويات ينسجم

مع مقاصد الشريعة مرتب بالاتي:-

أ- ضروريات مثل الدفاع والقضاء

ب- حاجيات مثل البنى والتنمية والطرق

ج- كماليات، مثل الحدائق والمنتزهات

٣- تحديد الحجم الامثل للإنفاق العام

ان مفهوم الرشد الاقتصادي يعني حسن التعامل مع الاموال كسب وانفاقاً ومدلول هذا المضمون اننا اما جناحين للرشد ترشيد الانفاق العام وترشيد الايرادات العامة^(٦١).

ان من اهم مبررات تبني سياسة الترشيد في الانفاق مايلي:-

١- التأكيد على مسؤولية الدولة العامة فيما يتعلق باستخدام الاموال العامة بأفضل السبل الكفيلة.

٢- محاربة الاسراف والتبذير. الذي يزيد من الانفاق الحكومي وبالتالي يتواجد العجز في الموازنة .

٣- تجنب مخاطر المديونية واثارها مثل اللجوء الى القروض العامة التي تزيد من حدوث التضخم.

٤- المحافظة على السكان والموارد^(٦٢).

ان ضغط الانفاق الاستهلاكي الحكومي غير الضروري يترتب عليه امرين مهمين هما:

١- ان كبح نمو الانفاق الحكومي غير الضروري او تخفيضه سوف يؤدي الى تحرير موارد سلعية وخدمية يمكن ان تتوافر لاغراض استهلاكية او انتاجية او استثمارية اشد ضرورة ونفعاً للاقتصاد.

٢- ان الضغط على بنود الاستهلاك الحكومي الغير ضروري سوف يسهم بلا شك في تقليل عجز الموازنة العامة وربما يؤدي الى تقليل حاجة الحكومة للاقتراض من الجهاز المصرفي مما يسهم في الحد من نمو عرض النقود وارتفاع الاسعار^(٦٣).

اما وسائل الايراد فهناك وسائل ايراد عديدة تساعد السياسة المالية الاسلامية على مواجهة التضخم الركودي منها:

الزكاة

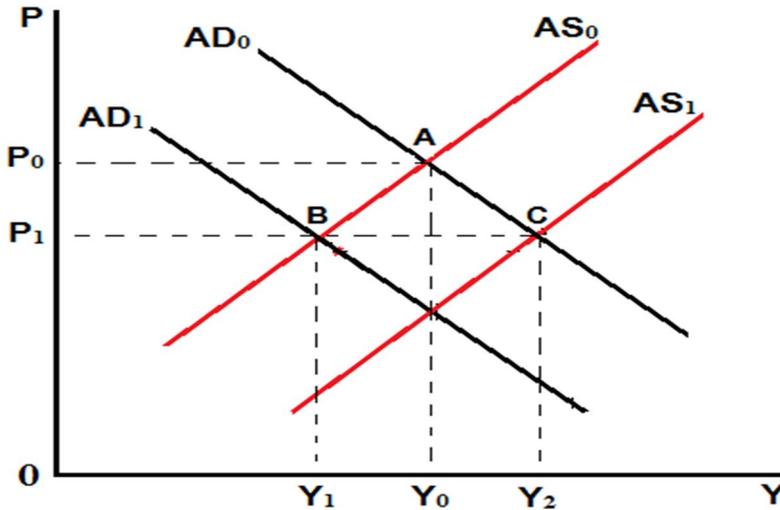
تؤدي الزكاة دوراً اقتصادياً مهماً في معالجة المشاكل الاقتصادية فهي من حيث المبدأ تمثل حقاً واجباً في اموال الاغنياء تكون الدولة مسؤولة عن جبايته يدفع للفقراء. اذ تمكن استخدام حصيلة الزكاة في سياسة الانفاق المباشر على السلع والخدمات الاصل فيها ان تخرج من جنس ما وجبت مع جواز اخراج القيمة فما وجب اخراجه من حيوانات وثمار يمثل اعانة عينية تقدمها الدولة لمستحقي الزكاة وفي حالة اخراج تمكن الدولة عند استخدامها لمحاربة التضخم ان توزع سلعاً وخدمات تقدمها لمستحقيها فيحدث الاثر الانكماشى، فالأصل أن تخرج الزكاة من جنس ما وصيت مع جواز أخذ القيمة، فعندما تستخدم الدولة سياسة الانفاق المباشر فلأجل معالجة البطالة ستقوم

بتقديم الاعانات العينية إلى مستحقيها من حصيللة الزكاة إذا كانت زروع أو ثما أو حيوانات أي في حالة التضخم فيإمكان الدولة جيناتها نقداً وتوزيعها على شكل سلع وخدمات فيحدث بذلك الأثر الانكماشى^(٦٤)، فتنفيذ الزكاة تحصيلاً وتوزيعاً ينجم عنه زيادة في الطلب الاستهلاكي بسبب نقل الدخل الى شرائح المجتمع ذات الميول الحدية العالية للاستهلاك وهذا هو الاثر المباشر الذي يحقق مقصد الزكاة بإشباع حاجات الفقراء وسد خلتهم^(٦٥). والزكاة تعد من افضل ادوات السياسة المالية الاسلامية واعظمها اثراً على الاقتصاد فهي تمثل محركاً للنشاط الاقتصادي وقوة دافعة له لسعة حصيلتها من ناحية وشمولها لكافة مجالات النشاط الاقتصادي من ناحية اخرى مما يجعلها اداة قوية لقطاع بشري عريض إذ بإنفاقها توفر البيئة المستقرة والامنة لتحقيق التنمية^(٦٦). وتوثر الزكاة في رفع مستوى الطلب الكلي وهذا يعني مزيداً من التوظيف استجابة للزيادة في هذا الطلب ويعني في المقابل انحساراً للبطالة مع كل موجة توظيف جديدة من خلال تملك القادرين اصولاً وفقدان والزامهم بالعمل^(٦٧). ويمكن ان تلعب الزكاة دوراً كبديل عن الائتمان المصرفي اذ ان تخصيص جزء من ايراداتها لتسديد ديون الغارمين من شأنه ان يدعم الائتمان لان الممول سوف يطمئن انه اذا عجز المقرض عن سداد دينه فان الدولة سوف تتكفل عنه في دفع هذا الدين من حصيللة اموال الزكاة والمقرض سوف يباشر نشاطه الانتاجي والاستثماري وهو مطمئن انه لن يتعرض للافلاس وكل هذا يدفع عجلة النشاط الاقتصادي ويؤدي الى المزيد من التقدم^(٦٨) ان تنفيذ الزكاة ينجم عنه زيادة الطلب الاستثماري وذلك للأسباب الآتية

- ١- ان زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الناجم عن الزكاة سوف يدفع منتجها الى التوسع في انتاجها استجابة للزيادة في الطلب الاستهلاكي وهذا يزيد من طلب المنتجين على مدخلات الانتاج والمعدات التي تستخدم في العملية الانتاجية وهذا يؤكد حقيقة ان الزكاة تدفع الى مستويات اعلى من الاستثمار والتوظيف لان الطلب الاستثماري طلب مشتق من الطب الاستهلاكي
 - ٢- ان الاسلام يعطي القادرين على العمل اصولاً انتاجية يستعينون بها على مزاوله العمل وهذا يؤدي الى زياد الطلب الاستثماري
 - ٣- ان الزكاة تفرض على المال القابل للنماء دون اشتراط نمائه الفعلي فهي تحتم على مالك المال تنميته لكي يدفع الزكاة من غلته لا من اصله^(٦٩)
- يمكن توضيح فاعلية الزكاة في معالجة مشكلة التضخم الركودي، من خلال الشكل (1.3)، فلو افترضنا أن الاقتصاد كان يمر في حالة مشكلة التضخم الركودي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي

(AD₀) مع منحنى العرض الكلي (AS₀) عند النقطة (A) عندها سيكون المستوى العام للأسعار عند (P₀) والنتاج المحلي عند (Y₀). وباستخدام أداة السياسة المالية (الزكاة) وبعد تناول خصائص ومميزات جباية الزكاة فيمكن جبايتها نقداً مما يعني انتقال منحنى الطلب (AD₀) الى اليسار (AD₁) وتقاطع مع منحنى العرض الكلي (AS₀) عند النقطة (B) مما يعني انخفاض المستوى العام للأسعار الى (P₁) ولكن في نفس الوقت انخفض الناتج المحلي الى (Y₁) مما يعني انخفاض التضخم ولكن على حساب زيادة نسبة البطالة. أما عندما تقوم السلطات بأنفاق الزكاة الى مستحقها بشكل عيني (سلع استثمارية) فإنها ستعمل على اعادة منحنى الطلب الكلي الى (AD₀) كون الطلب الاستثماري هو أحد عناصر الطلب الرئيسية هذا من جانب، من جانب آخر فإنها ستعمل على نقل منحنى العرض الكلي الى (AS₁) (انفاق الزكاة على سلع استثمارية) مما يعني تحقق التوازن عند تقاطع منحنى (AD₀) و (AS₁) عند النقطة (C) وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار (انخفاض معدل التضخم) وزيادة الناتج المحلي الى (Y₂) مما يعني زيادة الاستخدام وانخفاض البطالة.

شكل (1.3) معالجة مشكلة التضخم الركود وتحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام الزكاة



الشكل من عمل الباحث

الوقف

ان النظام المالي الاسلامي يجعل من الوقف اخراجاً لجزء من الثروة الانتاجية في المجتمع من دائرة المنفعة الشخصية ومن دائرة القرار الحكومي معاً وتخصيص ذلك الجزء لانشطة الخدمة الاجتماعية، فهو بمثابة قطاع ثالث يتحمل مسؤولية النهوض بمجموعة من الانشطة هي بطبيعتها لا تتحمل الممارسة السلطوية للدولة كما انه يفيد ابعادها عن الدوافع الربحية للقطاع الخاص^(٧٠). ان الوقف الاسلامي يؤمن جزءاً من العرض العام ويتحمل عن الافراد والدولة جزء من الاعباء المالية من خلال:-

- ١- مساهمته في تمويل الاستثمار البشري من خلال الانفاق على التربية والتعليم والصحة.
- ٢- الاسهام في تحقيق الضمان الاجتماعي من خلال الانفاق على الايتام والارامل والفقراء.
- ٣- مساهمته في تمويل جزء من البنى الارتكازية وبذلك يخفف عن الدولة جزء من اعباءها
- ٤- يعمل الوقف بما يوفره من مرافق العرض العام على توفير دخول الافراد تتوجه لإشباع الحاجات الخاصة وبذلك يمثل زيادة حقيقة في دخولهم^(٧١)

ان الاستقراء التاريخي يعطي صوراً كثيرة على اهمية الوقف والدور الذي لعبته فقد كان الافراد يوقفون اشكالاً متعددة من الموارد الاقتصادية سواء كانت اراض زراعية او بناء مستشفيات او مدارس الخ... ومنه ندرك دور الوقف في تخفيف الاعباء المالية للدولة اذ ان الانتفاع بأموال الوقف يعم كثيراً من المصالح التي تتولى الدولة اصلاً العناية بها والانفاق عليها من بيت المال سواء كان التعليم او مساعدة الفقراء او غيره وان الانفاق على ذلك يستغرق جزءاً مهماً من موارد الدولة^(٧٢). لان توزيع العوائد المالية المتحصلة من الوقف تساعد على زيادة القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل المحدود وهو ما يتولد عنه زيادة في الطلب الكلي وهذا بدوره يسهم في تنشيط العرض الكلي من السلع والخدمات ، ان تنمية قطاع الوقف يعني دفع جزء من رأس المال الى النشاط الاقتصادي الذي يهدف الى زيادة الانتاج وبالتالي استقطاب جزء من اليد العاملة تساعد في تقليل حجم البطالة ، فتوقيف الاموال لاعمال البر سيساهم بشكل كبير في توفير المتطلبات الاساسية للمجتمع كالبنى التحتية والتعليم والصحة بالتخفيف عن الدولة في تحمل اعبائها وبالتالي احداث تأثير ايجابي على الموازنة العامة للدولة وعلى مواردها يؤدي الى احداث فائض في موازنتها يمكنها من عدم اللجوء الى التمويل التضخمي^{٧٣} كما ان على الدولة ان تحسن إدارة اموال الوقف واستثمارها لتحقيق ايرادات مالية تخفف كثيراً من الضغوط التي تتعرض لها لتمويل الخدمات المتعددة وان تحقيق هذا الايراد يقلل من حاجة الدولة الى اللجوء للتمويل التضخمي. فيمنع حدوث التضخم.

الضرائب

تمثل الإيرادات الجزء المهم الذي يساعد الدولة على القيام بواجبها تجاه الافراد وان اهم ما يميز السياسة المالية الاسلامية هو تنوع مصادر الايراد التي يكون البعض منها ثابتاً مثل الزكاة واستثنائياً مثل الضرائب ففي حالة عدم كفاية الموارد الثابتة فمن حق الدولة ان يلجأ الى توظيف جزء من اموال ايراد الاغنياء بفرض ضرائب تكفي لتغطية الحاجة، وقد اجاز الفقهاء ذلك مستدليه بقوله (صلى الله عليه وسلم) (في المال حق سوى الزكاة)^(٧٤). ومقصود ذلك ان هناك فروض مالية غير الزكاة الواجبة تفرضها الدولة واشترط الفقهاء الضرورة عند فرضها وان ذلك منوط بالمصلحة العامة وهذه القيود التي وضعها الفقهاء تزيد من فاعلية هذا المورد اذا علمنا ان تحصيله يتم للمصلحة العامة وانفاقها للمصلحة العامة. ان فرض الضرائب في الاسلام الغاية منه اشباع الحاجات الاساسية عند عدم كفاية الموارد التي خصصت لها وهذا لا يرتبط بالنشاط الاقتصادي ومعدلات الارباح وانما يرتبط بوجود الاغنياء وهو امر يختلف عن فرض الضرائب في النظام الرأسمالي التي تكون على دخول راس المال فدخل راس المال يتأثر بالكساد الذي تتخض فيه الارباح وبالتالي تتخض حصيلتها وتضعف مشاركتها في تمويل انفاق اعادة التوزيع^(٧٥). ومن الناحية الاقتصادية فان اثر الضريبة التوزيعي في معالجة التضخم الركودي يظهر من خلال انفاق حصيلتها التي تؤثر على قدرة الافراد وعلى العمل، اذ ان زيادة دخول الافراد تؤدي الى زيادة استهلاكهم لان انفاق الحصيلة الضريبية قد يكون بصورة نقدية او عينية وفي كلا الحالتين تؤدي الى زيادة قدرتهم الانتاجية^(٧٦).

كما تعمل الضرائب على تقليل الفارق الطبقي بين الافراد كونها تؤخذ من الاغنياء وتنفق في المصالح العامة ورعاية الفقراء وبالتالي تساعد على امتصاص جزء من الايدي العاطلة عن العمل كون مشاريع التنمية الاقتصادية تعد من ضمن المصالح العامة والدولة واجب عليها تحقيقها الامر الذي يتطلب انشاء مشاريع استثمارية ونقل من التضخم لانها تساعد على امتصاص جزء من الكتلة النقدية المعروضة في السوق، فتكون الضرائب احد ادوات السياسة المالية الاسلامية التي تلجأ اليها الدولة في حالة عجز موازنتها يساعدها على عدم اللجوء الى التمويل التضخمي.

اسلوب المشاركة

تلجأ الدولة في الفكر الرأسمالي الى تمويل العجز عبر الاقتراض بالفائدة وهذا الامر لا يمكن للسياسة المالية الاسلامية ان تلجأ اليه كون التعامل بالفائدة محرم شرعا لذلك لا بد من اللجوء الى اساليب بديلة عن الفائدة ومنها اسلوب المشاركة لتمويل العجز في موازنتها، وذلك من خلال طرح

الادوات المالية القائمة على اساس الملكية مثل سندات المقارضة وصكوك الاجارة وغيرها، ان استعمال هذه الادوات يحقق نتائج مهمة للسياسة المالية الاسلامية منها^(٧٧):

١- استعمال ادوات التمويل القائمة على الملكية لا يستدعي فرض ضرائب ولا الحصول على القروض في المستقبل لعدم الحاجة لسداد قيمة هذا التمويل في المستقبل فهي لا تشكل عبئاً على الدولة.

٢- ربط العملية التمويلية بالكفاءة الانتاجية للمشروع.

ان اعتماد السياسة المالية الاسلامية على المشاركة لا تظهر فيه مشكلات انخفاض الكفاية الحدية بالنسبة للاستثمارات الممولة من القرض بالفائدة لتحريمها في الاسلام، كما ان دخول متغيرات اخرى مثل الزكاة ومعدل الارباح وتخصيص جزء من اموال الزكاة للغارمين يؤدي الى ابعاد الاثار النفسية عن الاستثمار، اذ يؤدي تشاؤم رجال الاعمال في النظام الرأسمالي الى تخفيض الاستثمار خوفاً من الخسارة المتوقعة وفي النظام الاسلامي يولد الاحساس بالأمان للمستثمر نتيجة استحقاقه من الزكاة في حالة ترتب ديون عليه من الخسارة التي تحل به^(٧٨) فاستخدام الادوات المالية لتمويل الاستثمارات وتحقيق التنمية لها مزايا متعددة منها:-

١- التكامل مع القطاع^{٧٩} الخاص وعدم منافسته كما هو الحال في الاقتراض

٢- زيادة معدل الاستثمار وبالتالي زيادة الانتاج

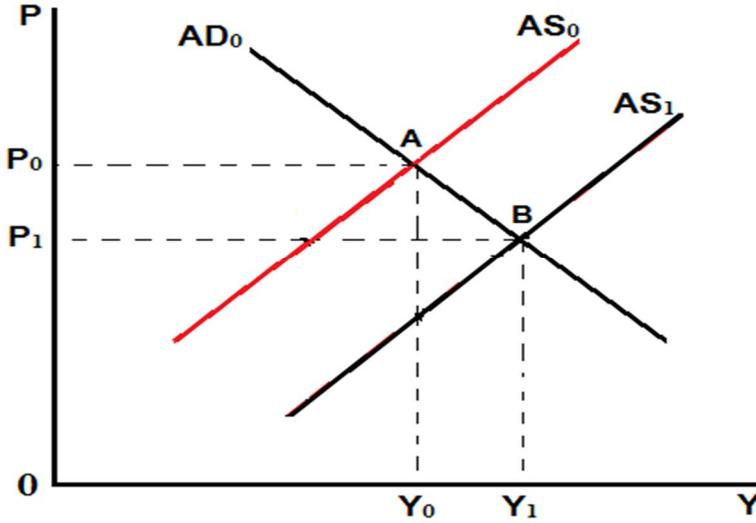
٣- تساعد الدولة في السيطرة على المستوى العام في الاسعار خاصة اذا دخلت الدولة في مشاريع انتاجية

٤- تقليص العجز في الموازنة والمساهمة في سد الفجوة بين ايرادات الدولة ونفقاتها^(٨٠).

سيتم توضيح فاعلية نظام المشاركة كأحد أدوات تخفيض فجوة التمويل العام في معالجة مشكلة التضخم الركودي، فمن ملاحظة الشكل (2.3) وبافتراض أن الاقتصاد يمر في مشكلة التضخم الركودي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي (AD_0) مع منحنى العرض الكلي (AS_0) عند النقطة (A) عندها سيكون المستوى العام للأسعار عند (P_0) والناج المحلي عند (Y_0). وباستخدام نظام المشاركة في تمويل الاستثمار، فإن هذا النظام سيشجع الافراد على تخفيض طلبهم الاستهلاكي وزيادة مدخراتهم أي انتقال منحنى الطلب الكلي (AD_0) الى اليسار ولكن في الوقت نفسه سيزداد الاستثمار وبنفس المقدار لتعويض الزيادة في الاستثمار النقص في الطلب الاستهلاكي، مما يعني بقاء منحنى الطلب على حاله عند (AD_0)، وبسبب زيادة الطلب الاستثماري فإنه سيؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي الى (AS_1) وتقاطع منحنى الطلب الكلي (AD_0) والعرض الكلي (AS_1) عند

النقطة (B) مما يعني انخفاض المستوى العام للأسعار الى (P_1) (انخفاض معدل التضخم) وزيادة الناتج المحلي الى (Y_1) مما يعني زيادة الاستخدام وانخفاض البطالة.

شكل (2-3) معالجة مشكلة التضخم الركود وتحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام نظام المشاركة



الشكل من عمل الباحث

ومما سبق تظهر فاعلية السياسة المالية الاسلامية في الاستقرار الاقتصادي كونه احد الاسباب التي تؤدي الى حدوث التضخم الركودي من خلال:-

١- يودي ارتكاز تمويل النشاط الانتاجي على المشاركة وعلى توزيع المخاطر الى تحقيق الاستقرار نسبياً.

٢- تودي القيود على التعامل في اسواق المال كمنع بيع الدين بالدين وبيع الانسان ما لا يملك يودي الى الغاء الاثار السيئة للمضاربة في البورصات

٣- يودي منع الاحتكار الى ابعاد التقلبات الاقتصادية في النظام الاسلامي^(١١).

فاللجوء الى التمويل التضخمي غير مبرر في الاقتصاد الاسلامي وذلك لما يلي:-

- أ- ان الاستثمارات مخططة ضمن ضوابط في اطار من الاولويات
- ب- ان الحاجات الحقيقية في المجتمع تخضع الى سلم الاولويات بمعنى اشباع الضروري منها ثم الانتقال الى حاجات تليها في الاهمية
- ج- البعد عن الاسراف والتبذير في الانفاق والاستهلاك

د- الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في توفير الحاجات الاساسية نتيجة تكامل دور الدولة مع القطاع الخاص.^(٨٢)

فتأثير التمويل بالعجز على التضخم يكون مباشراً لانه يزيد من كمية النقود داخل الاقتصاد مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وهو بذلك يمثل اكثر انواع الضرائب اجحافاً ويبدأ عن العدالة التي يسعها الاسلام الى تحقيقها لان يجرف اماله دخول و ثروات الفئات الاجتماعية الحقيقية، لذلك لا تلجأ الدولة الى ذلك فالاصدار النقدي الجديد والتمويل بالعجز لسد عجز الموازنة افشل واعجز اسلوب لمعالجة التنمية فالتضخم بهذا الاسلوب سرقة على مستوى قومي لانه ايراد من طبع النقود لا يقابله زيادة في الانتاج.^(٨٣)

الاستنتاجات

- ١- ان مفهوم السياسة المالية الاسلامية و وسائله وادواته يختلف عنه في الاقتصاد الوطني .
- ٢- ان التضخم الركودي ظاهرة مركبة في الاقتصاد الراسمالي فهو يجمع بين ارتفاع الاسعار والبطالة وان الحل في ذلك يكمن بالتضحية باحدهما .
- ٣- فاعلية الزكاة في معالجة التضخم الركودي اذ تتم جبايتها نقدا وانفاقها على شكل سلع استثمارية لتعمل على زيادة الطلب الكلي كون الاستثمار هو احد عناصر الطلب الرئيسية .
- ٤- فاعلية اسلوب المشاركة في معالجة التضخم الركودي لانه يشجع على تخفيض الطلب الاستهلاكي و زيادة الاستثمار .
- ٥- ان التمويل بالعجز يؤثر على التضخم تأثيرا مباشرا لانه يزيد من كمية النقود داخل الاقتصاد مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار .
- ٦- ان استخدام مصادر الايراد للسياسة المالية الاسلامية تؤدي الى نتائج اقتصادية ايجابية عند التطبيق .

هوامش البحث

- (١) احمد جامع النظرية الاقتصادية، ج٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ص٤٥٠
- (٢) فرهود، محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، ج١، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ٢٠٠٨، ص:٢٤.
- (٣) محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠١٠، ص:٢٤.

- (٤) عبد الهادي علي النجار، السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الاسلامي، المكتبة العصرية، ط ١، ٢٠١١، ص: ١٠.
- (٥) احمد مجذوب احمد السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي، الناشر، هيئة الاعمال الفكرية، ٢٠٠٣، ص: ٥٨.
- (٦) غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، ص: ١٣.
- (٧) منذر قحف، دور السياسات المالية وضوابطها في اطار الاقتصاد الاسلامي، ص: ٢.
- (٨) احمد مجذوب، مصدر سابق، ص ٤١ .
- (٩) احمد مجذوب، ص ٢٥ .
- (١٠) درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ٢٠٠٦، ص: ١٧٥.
- (١١) منصور البهوتي، شرح منتهى الارادات، دار الفكر، ٤٣٣/٢.
- (١٢) محمود بابلي، ملامح السياسة المالية في صدر الاسلام، ص: ٣٢.
- (١٣) عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الاسلام، دار البحوث ص: ٤٢٤
- (١٤) عبد الهادي النجار، مصدر سابق، ص: ٨٣.
- (١٥) وليد خالد الشايجي، المدخل الى المالية العامة الإسلامية، دار النفائس، ٢٠٠٥، ص: ٥١.
- (١٦) عباس حسين محمد، السياسة المالية للدولة الاسلامية، شبكة الألوكة، ص: ١٢٣.
- (١٧) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين: ٤/١٨٥.
- (١٨) وليد خالد الشايجي، مصدر سابق، ص ٥٥ .
- (١٩) عبد السلام العبادي، الملكية في الشريعة الاسلامية، مكتبة الاقصى، عمان - الاردن، ٤٥٨/١ .
- (٢٠) الترمذي، سنن الترمذي، ج ٢، ص: ٤٨.
- (٢١) الشاطبي، الاعتصام، مطبعة المنار، ج ٢/١٠٤.
- (٢٢) القرطبي الجامع لأحكام القران، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٤، ج ٢، ص: ٢٤٦.
- (٢٣) حسين محمد سمحان واخرون، المالية العامة في منظور اسلامي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٠، ص: ٨٥.
- (٢٤) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص: ٢٤٥.
- (٢٥) وليد خالد الشايجي، مصدر سابق، ص: ١٢٣.
- (٢٦) نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط ١، ٢٠٠٨، ص: ٤٧٦.

- (٢٧) البخاري، صحيح البخاري، باب الشروط في الوقف، ١٩٨/٣.
- (٢٨) منذر محق، الوقف الاسلامي تطوره وادائه وتنميته، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٦، ص: ٦٨.
- (٢٩) حسين محمد سمحان واخرون، المالية العامة، مصدر سابق، ص: ٧٢.
- (٣٠) يحيى بن ادم، الخراج، ص: ١٧٣.
- (٣١) وليد خالد الشايحي، مصدر سابق، ص: ٦٠.
- (٣٢) يوسف ابراهيم، النفقات العامة في الاسلام، دراسة مقارنة، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ط١، ١٩٨٠، ص: ١٦٩.
- (٣٣) حسين محمد سمحان، مصدر سابق، ص: ١٢٣.
- (٣٤) كردودي صبرينه، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة محمد حضارة الجزائر، ٢٠١٣، ص: ١٠.
- (٣٥) منذر قحف، السياسة المالية وضوابطها في الاقتصاد الاسلامي، ص: ٦٦.
- (٣٦) واصف، خالد؛ وحسين، أحمد، 1999، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، ص: 265.
- (٣٧) علي، مجيد؛ وعبدالجبار، عفاف، 2004، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، عمان، ص: 327.
- (٣٨) بن علي، بلعوز، 2004، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 140.
- (٣٩) منذر الاعمال الفلسطيني، 2011، التضخم الاقتصادي .. حالات ومفاهيم، ص: 6-7.
- (٤٠) علي، احمد ابراهيم، 2009، التضخم والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، ص: 4.
- (٤١) شيحة، مصطفى رشيد، بدون سنة نشر، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعات، بيروت،
- (٤٢) الأشقر، أحمد، بدون تاريخ، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة والدار العلمية الدولية، عمان، ط1، ص: 301.
- (٤٣) الأشقر، أحمد، مصدر سابق، ص: 322.
- (٤٤) الأشقر، أحمد، مصدر سابق، ص: 323.
- (٤٥) واصف، خالد؛ وحسين، أحمد، مصدر سابق، ص: 265.
- (٤٦) زكي، رمزي، 1985، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، المؤسسة الجامعية الكويت، ص: 54.
- (٤٧) زكي، رمزي، مصدر سابق، ص: 54.

- (٤٨) سيجل، باري، 1987، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة عبدالله منصور وعبدالرحمن عبدالفتاح، السعودية، دار المريخ للنشر، ص: 608.
- (٤٩) رمزي، زكي، 1985، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته اجتماع عقد في الكويت، ص: 12-16.
- (٥٠) عبد المسيح، صلاح الدين، التضخم الركودي في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ص: 45-52.
- (٥١) ارنولد، دانيل، 1992، تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم، ترجمة: د. عبدالأمير شمس الدين، ط1، بيروت، ص: 24.
- (٥٢) زكي، رمزي، 1985، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة"، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات، اجتماع عقد في الكويت، ص: 26-30.
- (٥٣) سامويلسون، بول، نورد، هاوس، ويليام، ماندل، مايكل، 2001، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبدالله، ط15، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 649.
- (٥٤) الدباغ، أسامة بشير؛ الجومرد، اثيل عبدالجبار، 2003، المقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، دار المناهج، الاردن، ص: 361-362.
- (٥٥) عبد المسيح، صلاح الدين، مصدر سابق، ص: 98.
- (٥٦) زكي، رمزي، مصدر سابق، ص: 32-36.
- (57) Robert B, Ekelund, Jr: 1981, Robert F. Hertz, A history of Economic Theory and Method , Second Edition, pp423-424.
- (٥٨) بتول مطر عبادي، التضخم الركودي في بلدان متقدمة للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٤ للعلوم الاقتصادية والادارية، ص: ١١٣.
- (٥٩) محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، دار البشير للطباعة، عمان، ١٦٧٠.
- (٦٠) ابن خلدون المقدمة.
- (٦١) شوقي احمد دنيا، النظام المالي الاسلامي وترشيد الانفاق العام، ص: ٢٥١.
- (٦٢) كردودي، ترشيد الانفاق وعجز الموازنة، ص: ٢٤٧.
- (٦٣) ابراهيم متولي حسن المغربي، الاثار الاقتصادية للتمويل بالعجز، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط١، ٢٠١٠، ٣٧٣.
- (٦٤) احمد مجذوب، ص: ٢٨٤.

- (٦٥) عبد الجبار السبهاني، الوجيز في اقتصاديات الزكاة والوقف، اربد، مطبعة حلوة، ص: ١٠١.
- (٦٦) عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الاسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص: ٣٩٩.
- (٦٧) عبد الجبار السبهاني، الوجيز في اقتصاد الزكاة والوقف، ص: ١١٠.
- (٦٨) محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الاسلامي، دا المسيرة للطباعة، عمان، ص: ٢٣٦.
- (٦٩) السبهاني، اقتصاديات الزكاة، ص: ١٠٥.
- (٧٠) منذر قحف، الوقف الاسلامي، ص:
- (٧١) السبهاني، الوجيز في اقتصاديات الزكاة والوقف، ص: ٢١٦.
- (٧٢) حسنين راتب يوسف ريان، عجز الموازنة، ١٣١.
- (٧٣) عطية عبد الحلیم صقر، اقتصاديات الوقف، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص: ٣٨.
- (٧٤) سبق تخريجه .
- (٧٥) احمد مجذوب، مصدر سابق، ٢٠١.
- (٧٦) صبحي فتدي الكبيسي، القروض الإسلامية المالية الدولية وأثرها التوزيعي، ط١، ٢٠٠٩، ص ٤٥
- (٧٧) محمد عفر، مصدر سابق، ص: ١٠٨.
- (٧٨) احمد مجذوب، مصدر سابق، ص: ٢٠٠.
- (٨٠) احمد مجذوب، مصدر سابق، ص ٢٩٧.
- (٨١) احمد مجذوب، مصدر سابق، ص ٢٩٧.
- (٨٢) شوقي احمد، تمويل التنمية الاقتصادية، ٥٧٣.
- (٨٣) ابراهيم متولي حسن، ص: ٣٥٧.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ابراهيم متولي حسن المغربي، الاثار الاقتصادية للتمويل بالعجز، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط١، ٢٠١٠ .
٢. احمد جامع النظرية الاقتصادية، ج٢، دار النهضة العربية، القاهرة
٣. احمد مجذوب احمد السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي، الناشر، هيئة الاعمال الفكرية،
٤. ارنولد، دانيل، تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم، ترجمة: د. عبد الأمير شمس الدين،
٥. الأشقر، أحمد ، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة والدار العلمية الدولية، عمان، ط١، بدون تاريخ

٦. بتول مطر عبادي، التضخم الركودي في بلدان متقدمة للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٤ - مجلة الغري
٧. بن علي، بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية،
٨. حسين محمد سمحان واخرون، المالية العامة في منظور اسلامي، دار صفاء للنشر والتوزيع،
٩. الدباغ، أسامة بشير؛ الجومرد، اثيل عبدالجبار، المقدمة في الاقتصاد الكلي، ط١، دار
١٠. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، جامعة الجزائر،
١١. رمزي، زكي، 1985، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته اجتماع عقد في الكويت، ١٩٨٥ .
١٢. زكي، رمزي، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة"، التضخم في العالم العربي، بحوث ومناقشات، اجتماع
١٣. زكي، رمزي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنه، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،
١٤. سامويلسون، بول، نورد، هاوس، ويليام، ماندل، مايكل، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبدالله، ط١٥، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠١ .
١٥. سيجل، باري، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة عبدالله منصور وعبدالرحمن عبدالفتاح، السعودية، دار المريخ للنشر، ١٩٨٧ .
١٦. الشاطبي، الاعتصام، مطبعة المنار
١٧. شيحة، مصطفى رشيد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعات، بيروت، بدون سنة
١٨. صبحي فندي الكبيسي، القروض الإسلامية المالية الدولية وأثرها التوزيعي، ديوان الوقف السني، ط١، ٢٠٠٩
١٩. عباس حسين محمد، السياسة المالية للدولة الإسلامية، شبكة الألوكة
٢٠. عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الاسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية واحياء التراث، دبي، ط١، ٢٠٠٥
٢١. عبد الجبار السبهاني، الوجيز في اقتصاديات الزكاة والوقف، اربد، مطبعة حلوة، ط١،
٢٢. عبد السلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الاقصى، عمان - الاردن
٢٣. عبد المسيح، صلاح الدين، 1993، التضخم الركودي في المجموعة الاقتصادية الأوربية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد،
٢٤. عبد الهادي علي النجار، السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الاسلامي، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠١١

٢٥. علي، احمد ابراهيم، التضخم والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٩ .
٢٦. علي، مجيد؛ وعبدالجبار، عفاف، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر،
٢٧. عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية،
٢٨. فرهود، محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، ج١، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة
٢٩. القرطبي الجامع لأحكام القرآن، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٤
٣٠. كردودي صبرينه، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة محمد حضارة الجزائر، ٢٠١٣
٣١. محمد طاقفة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط٢،
٣٢. محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، دار البشير للطباعة، عمان، ١٦٧٠ .
٣٣. محمود حسين الوادي واخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للطباعة، عمان، ط١، ٢٠١٠
٣٤. منتدى الاعمال الفلسطيني، التضخم الاقتصادي .. حالات ومفاهيم، ٢٠١١ .
٣٥. منذر محق، الوقف الإسلامي تطوره وادائه وتميمته، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان ط١،
٣٦. منصور البهوتي، شرح منتهى الارادات، دار الفكر
٣٧. نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط١، ٢٠٠٨
٣٨. واصف، خالد؛ وحسين، أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩ .
٣٩. وليد خالد الشايجي، المدخل الى المالية العامة الإسلامية، دار النفائس، عمان الاردن، ط١،
٤٠. يوسف ابراهيم، النفقات العامة في الاسلام، دراسة مقارنة، دار الكتاب الجامعي، القاهرة،
41. Robertt ,B,Ekelund,Jr, Robert F.Hert,Ahistory of Economic Theory and Method , Second Edition, 1981 .
- ٤٢_ عطية عبد الحليم صقر، اقتصاديات الوقف، دار النهضة العربية، ١٩٩٨ .